مصطلحات الإعراب، والعامل النحوي: دراسة في فقه المصطلح

د. أحمد «محمد أمين» هزايمة

- من المملكة الأردنية.
- مهتم بالدراسة الأصولية للغة/ المعجم التاريخي للغة العربية.
- له مؤلفات وأبحاث، منها:

- سلسلة «أصل اللسان ومجاز العرب».

- بحث «جواب يعقوب والعذراء المزيفة» نظريتان في المنشإ، (محكّم منشور).

- كتاب «الإجابة في فقه النحو».

الملخـــص:

يسعى البحث إلى بيان أن دراسة منشأ المصطلحات هي خير وسيلة للكشـف عـن المـنهج الـذي سـلكه الخليـل بـن أحمـد في ابتكـاره لمصـطلحات الإعـراب ومصـطلح «العامـل». فيبـين البحـث أن مصطلحات الإعراب تنقسم إلى قسمين: يصف القسم الأول حالات الهواء المنفوث عند نطق حروف الهواء، وهذه الحالات هي: حالة جر الهواء إلى أسفل الكف، وحالة رفع الهواء إلى أعلى الكف، وحالة نصب (نهوض) الهواء إلى أعلى الحلق، وحالة جزم (قطع) الهواء عن النفاذ. أما القسم الثاني فيصف علامات الشفتين وهي علامة كسر الشفة إلى أسفل، وعلامة ضم الشفتين، وعلامة فتح الشفتين، وعلامة سكون الشفتين عن التحرك. ويبين البحث كيف تحول مصطلح «الإعراب» من دلالة التبيين عند الخليل إلى دلالة «تغير أواخر الكلام».

ثم فصل البحث في شرح مصطلح «العامل» مبينًا أن العامل عند الخليل مصطلح استعاري إذ استعاره الخليل من «عامل الرمح» وهو الجزء الذي يلي السنان من الرمح وهو موضع عقد الراية من الرمح، فالعامل من الرمح كالوتد من الخيمة حيث الوتد هو موضع عقد حبل الخيمة، وأنه أي العامل ليس مصطلحًا مشتقا من الفعل «عمل»، ومن ثمَّ فإننا عندما ندرس العامل بدلالة مراد الخليل سينكشف لنا علم النحو كما كان في سيرته الأولى، وستنشق لنا كوةٌ تضيء لنا أسباب اختلاف النحاة في تعيين العوامل «الأوتاد».

مقدمة:

لقد وُلد النحو العربي عربيًّا لم يأخذ من غيره شيئًا، وُلد ليصف حالات الهواء المنفوث من الجوف على باطن الكف ومُعلِّمًا تلك الحالات بحركات الشفتين وسكونهما، ومستعيرًا من بيئته العربية الخالصة اسم الآلة (العامل) لينقله من اسم آلة إلى مصطلحٍ عجزت المناهج النحوية المعاصرة أن تجده بل عجزت عن أن تفهمه. إنّ من ابتكر هذا كان بحق عبقريًّا من عباقرة الإنسانية، ذلك هو الخليل بن أحمد..

الباب الأول: معرفة الحالات والعلامات والشَّكَلَات

المبحث الأول: رأي الزجاجي وهو رَدٌّ

علل الزجاجي رحمه الله سبب تسمية الرفع بالرفع، والنصب بالنصب، والجر بالجر فقال: «لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفتيه... والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه، وأما الجر فإنما سمي بذلك لأن معنى الجر الإضافة؛ وذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك: مررت بزيد، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد، وكذلك المال لعبد الله، وهذا غلام زيد.

هذا مذهب البصريين وتفسيرهم، ومن سماه منهم ومن الكوفيين خفضًا، فإنهم فسروه نحو تفسير الرفع والنصب فقالوا لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وميله إلى إحدى الجهتين.

وأما الجزم فأصله القطع، يقال جزمت الشيء وجذمتُه وبترته وجذذته وصلمته وفصلته وقطعته بمعنى واحد، فكأن معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة، هذا أصله»[1].

قلت: وقول الزجاجي: (يرفع حنكه)، و(فيبين للناظر إليه كأنه

(١) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي. ص ٩٣-٩٤.

نصبه)، و(لانخفاض الحنك الأسفل) غير صحيح. إذ لا شأن للحنك بحروف الهواء، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

وأما قوله في الجر: (فإنما سمي بذلك لأن معنى الجر الإضافة، وذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك: مررت بزيد). فقول غير صحيح أيضًا، ثم إنه خالف في التأصيل، إذ فسر أصول الرفع والنصب والخفض تفسيرات تتعلق بالحنك وهو آلة من جهاز النطق، وفسر الجر بتفسير معنوي.

المبحث الثاني: مخرج الحرف المحقق ومخرج الحرف المقدر

لقد علم الخليل بالتجرِبة أن الحرف عند نطقه إما يكون مقطوعًا عن النفس الهوائي أو متبوعًا بنفسٍ هوائي، إما ياءً قصيرة، وإما واوًا قصيرة، وإما ألفًا قصيرة.

فكان لما نطق على سبيل المثال حرف القاف في نحو كلمة (يقطع) ثم أعاد المقطع الأول (يَقْـ) ثم كرر القاف وحدها أي (إِقْ، إِقْ، إِقْ) وجد أنه ينطق القاف مسبوقة بهمزة مكسورة، فكان أن حكم أن هذه الطريقة هي الطريقة المثلى في استخراج مخرج الحرف، وهي تسكين الحرف مع سبقه بهمزة مكسورة، وبهذه الطريقة تم للخليل استخراج مخارج الحروف استخراجًا محققًا.

قال علماء التجويد: «واختيار مخرج الحروف محققًا، هو أن تلفظ بهمزة الوصل وتأتي بالحرف بعدها ساكنًا... وجميع حروف الهجاء

مخارجها محققة؛ لانقطاع الصوت عند خروجها، واعتمادها على أجزاء الحلق واللسان والشفتين، إلا حروف المد الثلاثة، فمخرجها مقدر لعدم انقطاع الصوت عند خروجها، وعدم اعتمادها على جزء من أجزاء الحلق أو اللسان أو الشفتين»[١].

و«المخرج المحقق: ما كان له اعتماد على جزء من أجزاء الحلق أو اللسان أو الشفتين»[٢]. كمثل خروج الهمزة (إِءْ) من أقصى الحلق، وخروج النون (إِنْ) من طرف اللسان مع ما يحاذيه من لثة الأسنان العليا، وخروج الميم (إِمْ) من بين الشفتين مع انطباقهما[٣].

و«المخرج المقدر: ما لم يكن له اعتماد على جزء معين من ذلك، وهي حروف الجوف الثلاثة، فهي قائمة بهواء الفم»[٤].

وألقاب الحروف «عشرة ألقاب لقبها بها إمام النحاة الخليل بن أحمد الفراهيدي شيخ سيبويه، وأخذ هذه الألقاب من أسماء المواضع التي تخرج منها الحروف، وهذه الألقاب هي: جوفية أو هوائية، حلقية، لهوية، شَجْرِية، نطعية، لثوية، أسلية، ذلقية، شفوية».

(١) المرشد في علم التجويد، الشيخ زيدان العقرباوي ص ١٠٧/ ١٠٨.
(٢) المرجع السابق، ص ١٠٣.
(٣) المرجع نفسه، انظر ص ١١٠-١١٣.
(٤) المرجع نفسه ص ١٠٣.

و«الجوفية والهوائية: هي حروف المد الثلاثة، نسبت إلى الجوف لأنها تمر على كل جوف الحلق والفم، وهوائية أي هواء الفم، فليس لهن مخرج محقق بل ينتهين بانتهاء الهواء، وتسمى أيضًا حروف مدٍّ ولينٍ لأنها تخرج بامتداد ولينٍ من غير كلفة على اللسان لاتساع مخرجها»[1].

قلت: إذًا، فالمعتبر عند الخليل في حروف المد الثلاثة هو الهواء. وحروف الهواء الثلاثة هي أمهات حالات الرفع والنصب والجر، وليس للحنك دَخْلٌ فيها على ما ذهب إليه الزجاجي، وفيما يلي تفصيل ذلك[2].

المبحث الثالث: ضبط حالات الهواء، وتعيين علامات الشفتين

قلت: لقد سعى الخليل إلى ضبط حروف الهواء الثلاثة وهي الياء الساكنة المسبوقة بحرف مكسور نحو (تِي)، والواو الساكنة المسبوقة بحرف مضموم نحو (تُوُ)، والألف الساكنة المسبوقة بحرف مفتوح نحو (تَا) بتبيين مجرى الهواء لكل منها.

(١) المرشد في علم التجويد/ ص ١١٧.

(٢) نسب الخوارزمي في (مفاتيح العلوم) للخليل عدة مصطلحات منها الرفع والنصب والخفض والجزم والتسكين، والتوقيف والإمالة والنبرة... «من كتاب مراحل تطور الدرس النحوي، عبدالله بن حمد الخثران، ص ١٠٣، وأرجع إلى مفاتيح العلوم للخوارزمي ص ٤٤-٤٦.

فكان أول حرف هوائي نطقه الخليل هو الياء نحو (تِيْ) ثم جعل يستشعر مجرى الهواء المنفوث فوضع باطن كفه عند فمه، ثم جعل يكرر النطق ويطيل فيه نحو (تِيْ يْ يْ، تِيْ يْ يْ) فأحس أن الهواء المنفوث كان في حالة جر إلى أسفل؛ لذلك سمَّى هذه الحالة بحالة جر الهواء إلى أسفل، أما الكوفة فسمَّت هذه الحالة بحالة خفض الهواء إلى أسفل.

ثم نطق الخليل حرف الواو الهوائي وهو (تُو)، وباطن كفه قريب من فمه، ثم كرر الحرف وأطال فيه نحو (تُووو، تُووو) فأحس أن الهواء المنفوث قد ارتفع عن مكان انخفاضه الذي كان في أسفل كفه، وصار الهواء يضرب أعلى كفه، فكان أن سمَّى هذه الحالة بحالة رفع الهواء عن مكان انخفاضه.

ثم نطق الخليل حرف الألف الهوائي وهو (تَا)، وباطن كفه قريب من فمه، ثم كرر الحرف وأطال فيه نحو (تَاااا، تَاااا) فأحس أن الهواء قد انتصب أي قام ونهض إلى أعلى الحلق، فكان أن سمّى هذه الحالة بحالة نصب الهواء إلى أعلى الحلق.

ثم نطق الخليل الحرف من غير أن يتبعه بالنفس الهوائي سواءً أكان ياءً أم واوًا أم ألفًا، وذلك نحو (إِتْ) فأحس أن الهواء المنفوث قد جزم أي قطع فكان أن سمى هذه الحالة بحالة جزم الهواء.

ومن ثم ضبط الخليل أربع حالات للهواء، وهي حالة جر الهواء إلى أسفل الكف، وحالة رفع الهواء عن مكان انخفاضه إلى أعلى الكف، وحالة نصب الهواء إلى أعلى الحلق، وحالة جزم الهواء.

قلت: ولما كان الهواء يحس ولا يرى فقد أراد الخليل أن يجعل لكل حالة من حالات الهواء غير المرئية علامة (أي بنية) مرئية حتى يسهل على المتعلم إدراك حالات الهواء، فكان الخليل رحمه الله أن اتخذ حركات الشفتين علامات على حالات الهواء المنفوث.

إذ تبين بالتجربة أن الهواء إذا كان في حالة جر إلى أسفل تحركت الشفة السفلى فانكسرت إلى أسفل، فكان أن جعل حركةَ كسرِ الشفة السفلى- وهي حركةٌ مرئيةٌ- علامةً (أي إشارة) على حالة جر الهواء غير المرئية.

ثم تبيَّن له بالتجربة أن الهواء إذا كان في حالة ارتفاع عن مكان انخفاضه تحركت الشفتان فانضم بعضها إلى بعض، فكان أن جعل حركةَ ضم الشفتين بعضِهما إلى بعضٍ - وهي حركةٌ مرئيةٌ - علامةً على حالة رفع الهواء غير المرئية.

ثم تبيَّن له بالتجربة أن الهواء إذا كان في حالة انتصاب إلى أعلى الحلق تحركت الشفتان فانفتح بينهما فتح صغير، فكان أن جعل حركةَ فتحِ الشفتينِ - وهي حركةٌ مرئيةٌ - علامةً على حالة نصب الهواء غير

المرئية.

ثم تبيَّن له بالتجربة أن الهواء إذا كان في حالة جزم (أي قطع) عن النفث سكنت الشفتان عن الحركة، فكان أن جعل سكونَ الشفتين – وهو سكون مرئي– علامةً على حالة جزم الهواء غير المرئية.

تجربة: انطق مستشعرًا حركات الشفتين وسكونهما [تِي ي ي ي، تُووو، تَا اا، إِتْ].

ومن ثم عَيَّن الخليل أربع علامات (أي إشارات) للشفتين وهي علامة كسر الشفة السفلى، وعلامة ضم الشفتين، وعلامة فتح الشفتين، وعلامة سكون الشفتين عن الحركة. وتنبه أن السكون والحركة ضدان، فلا يصح أن يقال: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حركة السكون، بل الصواب أن يقال: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون.

المبحث الرابع: توصيف حالات الهواء بغير مصطلحات الخليل، والمراد واحد

أخبرتك أن الخليل ـ رحمه الله ـ قد وصف حالات الهواء بأربع صفات، وهي حالة جر الهواء، وحالة رفع الهواء، وحالة نصب الهواء، وحالة جزم الهواء.

وقد وصف غيره من العلماء حالات الهواء بغير تلك الصفات.

جاء في كتاب المرشد في علم التجويد: «خلاء الحلق والفم وتخرج منه حروف المد الثلاثة وهي: الألف... والواو... والياء...، وسميت مدية؛ لامتداد الصوت بها، وهي بالصوت المجرد أشبه بالحروف، لولا أنه يتصعَّدُ الحنكَ بالألف، وانخفاضُه في الياء، واعتراضُه في الواو»(١).

قلت: ومعنى قول علماء التجويد «لولا أنه يتصعد الحنكَ بالألف» أي إن الهواء المنفوث عند النطق بالألف يتصعد إلى أعلى الحلق، والتصعد والانتصاب، وإن اختلفا في اللفظ إلا أنهما أخوان في المعنى.

ومعنى قولهم «وانخفاضه في الياء» أي إن الهواء المنفوث ينخفض إلى أسفل عند نطق الياء الهوائية، والانخفاض أو الخفض أو الجر مصطلحات وإن اختلفت في اللفظ إلا أنها أخوات في المعنى.

ومعنى قوله: «واعتراضه في الواو» قول مشكل في ظاهره، وهو عند التحقيق صحيح، فكيف ذلك؟

قلت: إن الفرق بين الرفع والاعتراض هو فرق من جهة الوصل والفصل، ذلك أن الخليل لما وصف حالة الهواء بالرفع عن مكان الانخفاض كان مستحضرًا في ذهنه حالة انخفاض الهواء، أي إنه كان قد نطق الياء قبل الواو، فكان أن حكم على أن الهواء في الياء يكون في حالة

(١) المرشد في علم التجويد، ص ١١٠.

جر، فلما نطق الواو ارتفع الهواء عن مكان انخفاضه، فكان أن سمى الحالة الثانية بحالة رفع الهواء عن مكان الانخفاض.

أما من وصف حالة الهواء في الواو الهوائية بالاعتراض، فإنه كان غير مستحضر في ذهنه حالة جر الهواء، إذ نطق الواو الهوائية ابتداءً، فقال (تُووو) ثم استشعر الهواء على باطن كفه فأحس أن الهواء ينفذ على سواء من بين الشفتين، وقد اعترض الهواء الفم كما تعترض الخشبة النهر أو الطريق فكان أن سمى هذه الحالة الهوائية (بالاعتراض مع الواو).

وجاء في الاقتراح للسيوطي:

«الحركات أنواع: صاعدٌ عالٍ ومنحدر سافلٌ ومتوسط بينهما فإنه مأخوذ من صناعة الموسيقى»[1].

قلت: وهذا القول وسطه صحيح، وطرفاه غير صحيحين، ذلك أن (الحركات) إنما هي حركات الشفتين، وهذه الأوصاف الواردة ليست أوصافًا لحركات الشفتين، وإنما هي أوصاف لثلاث حالات من حالات الهواء، فالصاعد العالي هو الهواء عند نطق حرف الألف الهوائي، والمنحدر السافل هو الهواء عند نطق حرف الياء الهوائية، والمتوسط

(١) الاقتراح، جلال الدين السيوطي، ص ٥٩.

بينهما هو الهواء عند نطق الواو الهوائية. ولا بد أن تستشعر ذلك على باطن كفك فإن حالات الهواء لا تدرك إلا بذلك.

وأما قوله: (مأخوذ من صناعة الموسيقى) فليس بشيء ذي بال، فإنما تلك أوصاف لحالات الهواء المحسوسة بالتجربة على باطن الكف.

المبحث الخامس: ثلاثة ترتيبات عند العلماء

إذا أردت ترتيب حالات الهواء من أقواها نفثًا إلى أضعفها، كان أقواها هو نفث الهواء في حالة الرفع، حيث يخرج الهواء قويًّا ضاربًا باطن الكف ثم يليه نفث الهواء في حالة الجر، ثم يليه الهواء في حالة النصب حيث يحلق الهواء إلى أعلى الحلق.

فإذا أردت ترتيب حالات الهواء من أخفاها إلى أقواها، فإنك تعكس ذلك، قال علماء التجويد: «وتسمى هذه الحروف (جوفية) لخروجها من الجوف، وهوائية لقيامها بهواء الفم، و(خفية) لخفاء النطق بها، فهي أخفى الحروف[1]. وأخفاهن الألف ثم الياء ثم الواو»[2].

(١) قلت: هن أخفى الحروف في تبين مخارجها، إذ مخارجها مقدرة غير محققة وقد سبق بيان ذلك.

(٢) المنير في أحكام التجويد، إعداد لجنة التلاوة في جمعية المحافظة على القرآن الكريم، ص ٧٠.

وإذا أردت ترتيب حركات الشفتين وسكونهما من الأثقل إلى الأخف. فإن حركة كسر الشفة هي أثقل حركات الشفتين حيث يضغط عليهما ضغطًا واضحًا، وهذا يدرك بالتجربة، ثم يليها حركة ضم الشفتين حيث يضغط عليهما ضغطًا دون ذلك، ثم يليها حركة فتح الشفتين حيث يكون تحركهما تحركًا خفيفًا، ثم سكون الشفتين حيث لا ضغط عليهما.

وهذا الترتيب من الأثقل إلى الأخف هو الترتيب الذي راعاه علماء الإملاء، فنصوا على أن الهمزة ترسم على حسب قوة الحركة، وذلك نحو:

- سُئِل: فالهمزة مكسورة، وما قبلها مضموم، والكسرة أثقل من الضمة، فلذلك كتبت على ياء؛ لأن الكسرة من جنس الياء.

- سُؤَال: فالهمزة مفتوحة وما قبلهما مضموم، والضمة أثقل من الفتحة، فلذلك كتبت على واو؛ لأن الضمة من جنس الواو.

- شَأْن: فالهمزة ساكنة وما قبلها مفتوح، والفتح أقوى من السكون، فلذلك كتبت على ألف؛ لأن الفتحة من جنس الألف.

- شَيءْ: الهمزة متطرفة، وما قبلها ساكن، وسكون الشفتين ليس له ما يشبهه من الحروف؛ فلذلك كتبت الهمزة على السطر.

المبحث السادس: أصول الشَّكَلات

الشَّكْلَةُ: العلامة الخطية تضبط بها القراءة. وسميت بالشَّكْلة من قولهم: (أشكل الكتابة) أي أزال إشكالها فالهمزة في الفعل تفيد معنى الإزالة، ومثلها (أعجم الكتابة) أي أزال عجمتها بالنقط.

وقد جعل الخليل صور الشكلات على صورة حروف الهواء بيد أنها رسمت مصغرة، فالضمة واو صغيرة، والفتحة ألف صغيرة كانت واقفةً ثم مالت والكسرة ياء صغيرة مقطوعة الرأس، و«السكون: رأس خاء مأخوذ من (خفيف)»[1].

قلت: وما زالت السكون ترسم خاءً صغيرة في المصاحف أما في غير المصاحف فقد اتصل طرفاها فصارت دائرة. وأخذ حرف الخاء من كلمة خفيف مشكل، إلا إذا كان الخليل قد قصد أن الشفتين تكونان ثقيلتين عند تمطيطهما بالضم أو الفتح أو كسر الشفة السفلى، وتكونان خفيفتين عند سكونهما عن الحركة.

وشكلة الشدة شين صغيرة فوق الحرف وشكلة المدة على صورة الموجة وأصلها (هي ميم صغيرة مع جزء من الدال)[2]، و«حركة ألف الوصل هي رأس صاد توضع فوق الحرف»، وحين اخترع الخليل هذه

(١) مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله بن حمد الخثران، ص ٥٥، ثم أرجع إلى تاريخ المصحف الشريف للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ٩٠، وحياة اللغة العربية لحفني ناصف، ص ٩٥ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق.

الشكلات «لم تستعمل إلا في كتب الأدب واللغة دون القرآن الكريم، ثم استعملت في القرآن الكريم، وإنما فعل الخليل ذلك اتقاء لتهمة البدعة في الدين»[1].

(١) المرجع السابق.

الباب الثاني: معرفة المراد من الإعراب والمعرب، ثم ما الفرق بين معاني الخليل ومعاني الجرجاني

المبحث الأول: منشأ المصطلحين

قلت: لما أراد الخليل ضبط الكَلِمَ وجد أن ضبط أوله وحشوه بموازين تحفظ ويقاس عليها أمر ميسور، فاسم الفاعل من الثلاثي على وزن (فاعل)، واسم الفاعل من فوق الثلاثي على وزن المضارع بقلب الأول ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر إلى غير ذلك من المشتقات.

وإنما كانت العُسرة في ضبط آخر اللفظ المُمَكَّن من حالات الهواء، إذ لا يمكن ضبطه بميزان يحفظ ويقاس عليه؛ ذلك أن الحرف الأخير يُغَيِّرُ المتكلم حالة الهواء فيه بتغيير معناه السياقي، فإذا كان فاعلًا لزم حالة رفع الهواء، وإذا كان مفعولًا لزم حالة نصب الهواء، ومن ثم وجد أنَّ اتخاذ المعاني السياقية وسيلةً لضبط حالات الهواء في آخر الكلم هو الحل الصواب لهذه المسألة.

فلما كان ذلك، سعى الخليل إلى إعراب المعاني السياقية، وكلمة (الإعراب) تعني التبيين، وليست تعني (التغيير) الذي يقصد به تغيير المتكلم لحالات الهواء في آخر الكَلِمِ.

فالإعراب عند الخليل في حقيقته هو: تبيين المعاني السياقية من أجل اتخاذها وسيلةً تُضبَط بها حالات الهواء في آخر الكلم، ثم توسع النحاة بمصطلح الإعراب حتى صار عندهم هو تغيير أواخر الكلم نفسه.

وصار الاسم المعرب هو الاسم الذي يُغَيّر المتكلمُ حالةَ هوائه الأخيرةَ، أما في أصل الاصطلاح فالاسم المعرب هو الاسم المعرَب معناه السياقي أي الاسم المُبين معناه السياقي من أجل اتخاذ المعنى السياقي وسيلة تضبط بها حالات الهواء في آخر الاسم.

المبحث الثاني: الفرق بين معاني الخليل ومعاني الجرجاني

تحدث عبد القاهر الجرجاني رحمه الله عن النظم فقال: «النظم: ليس شيئًا غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم، وأنك ترتب المعاني، أولًا في نفسك، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك»(١).

ومعنى قول الجرجاني هو أننا نستطيع أن نعرف ما في ذهن المتكلم من معانٍ من خلال ألفاظه المنطوقة التي هي صورة للمعاني التي في ذهن صاحبها.

ولما كانت معاني النحو هي المعاني السياقية الناشئة بين الكَلِم بسبب تعلق بعضها ببعض، فإننا إذا أعربنا (أي بَيَّنَّا) المعاني السياقي في أي نظم فإننا نكون قد عرفنا ما في ذهن المتكلم من معانٍ أي عرفنا مقاصد المتكلم.

فالجرجاني يتخذ إعراب معاني النحو أي تبيينها وسيلة لفهم المعاني التي في ذهن المتكلم، ولذلك عُرِّف علم المعاني بأنه هو: «ما يحترز به

(١) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص ٤٥٤.

عن الخطأ في تأدية المعنى الذي يريده المتكلم لإيصاله إلى ذهن السامع»[1]. والمعنى «في اصطلاح البيانيين: هو التعبير باللفظ عما يتصوره الذهن»[2].

وبسبب هذا الاختلاف بين دراسة الخليل للمعاني السياقية ودراسة الجرجاني نشأ في العربية علمان هما: علم النحو وعلم البلاغة. فعلم النحو غايته هي غاية الخليل وهي: إعراب (أي تبيين) المعاني السياقية من أجل اتخاذها وسيلة يضبط بها حالات الهواء في آخر الاسم.

أما علم البلاغة فغايته هي غاية الجرجاني وهي: تبيين المعاني السياقية لأنها كاشفة عما في ذهن المتكلم من مقاصد، على أن الجرجاني والبلاغيين لم يقتصروا على المعاني السياقية المدروسة في علم النحو من فاعل ومفاعيل، وخبر وحال وتوابع إلى غير ذلك، بل توسعوا فدرسوا الجملة الخبرية وأغراضها، وأنواع الخبر، وأساليب الإنشاء من أمر ونهي ونداء وغيرها، وما تخرج إليها من معانٍ، وميزوا بين فصاحة اللفظ وبلاغة المعنى إلى غير ذلك من أقسام علم المعاني.

ودرس الجرجاني والبلاغيون أيضًا التشبيه والمجاز والكناية لأنهن من المعاني التي في ذهن المتكلم وخصوها باسم (علم البيان)، ثم زاد

(١) جواهر البلاغة: السيد أحمد الهاشمي، ص٥.

(٢) المرجع السابق: ص ٤١.

البلاغيون فبحثوا في محسنات المعاني، ومحسنات الألفاظ وخصوها باسم (علم البديع).

ومن ثم فمن ابتغى بلوغ المعاني التي في ذهن المتكلم فليدرسْ ألفاظ المتكلم من حيث الصرفُ والنحو ثم من حيث علوم البلاغة من معانٍ وبيان وبديع؛ ذلك أن علوم البلاغة ما سميت بلاغة إلا لأنها تُبلِّغُ السامع ما في ذهن المتكلم من معانٍ.

وخلاصة الأمر أن المعاني السياقية عند الخليل هي وسيلة يضبط بها حالات الهواء في أواخر الاسم، أما عند الجرجاني فالمعاني السياقية النحوية من فاعل ومفاعيل وغيرها والمعاني غير النحوية من خبر وإنشاء وتشبيه ومجاز إلى غير ذلك فهي وسيلة لفهم ما في ذهن المتكلم من معانٍ.

الباب الثالث: معرفة المراد من العامل والمعمول

المبحث الأول: المعنى السياقي للّفظ والمحل السياقي للفظ

لقد علم الخليل رحمه الله أنه لا يمكن ضبط آخر اللفظ المُمكَّن من حالات الهواء، بموازين تحفظ ويقاس عليها، ولكنه استطاع ببصريته الثاقبة أن يستخرج طريقين رئيسين ضبط آخر اللفظ الممكن من حالات الهواء، وهذان الطريقان هما:

الطريق الأول: ضبط آخر النطق بإعراب (أي تبيين) المعنى السياقي للفظ.

الطريق الثاني: ضبط آخر النطق بإعراب (أي تبيين) المحل السياقي للفظ.

والمعاني السياقية للألفاظ هي: المعاني التي تكسبها الألفاظ من السياق، وهذه المعاني السياقية هي: الخبر والفاعل، والمفاعيل ومنها المفعول الذي لم يسم فاعله، والحال والتمييز والنداء والاستثناء، والتوابع.

وهذه المعاني معانٍ تدرك بالفهم من السياق، وقد تختلف المصطلحات غير أن الدلالة ثابتة، فقد يسمى الحال بالهيئة، والمفعول لأجله بالغاية، والمفعول فيه بالظرف، والتمييز بالتفسير إلى غير ذلك، واختلاف المصطلحات لا يبطل حقيقة أن هذه المعاني تدرك بالفهم من السياق، وإن اختلفت أسماؤها باختلاف العلماء.

ثم جعل الخليل المعاني السياقية وسيلة لضبط حالات الهواء في آخر النطق كما ذُكِرَ. وذلك أن الخليل نصَّ على أن الخبر يلزم حالة رفع الهواء وكذلك الفاعل، والمفعول الذي لم يسم فاعله، وأن المفاعيل والحال والتمييز وبعض أنواع النداء تلزم حالة نصب الهواء إلى أعلى الحلق، وأن التوابع تابعة لما قبلها.

حتى إذا فرغ الخليل من الطريق الأول وهو ضبط حالات الهواء بتبيين المعنى السياقي للفظ ولجَ إلى الطريق الثاني وهو ضبط حالات الهواء بتبيين المحل السياقي للفظ، وذلك في مثل المواضع الآتية (جئت من القرية، لن أتأخر، لم أبتعدْ، إن تدرسْ تنجحْ، كان الرجلُ كريمًا، إنَّ الغلامَ شجاعٌ، كاد النصرُ يتحقق، كتاب العلمِ مفيد، الإسلام نورٌ، ينتصر الحقُّ).

فكان رحمه الله أن عمد إلى ضبط حالات الهواء في تلك المواضع بإعراب (أي تبيين) محل اللفظ من السياق، والمحالُّ السياقية للألفاظ، هي المحالُّ التي تكتسبها الألفاظ إثر حلولها بعد ألفاظ سابقة عليها، أو بعد نيةٍ سابقة على اللفظ.

المبحث الثاني: عوامل (أي أوتاد) المحال السياقية للألفاظ ومعمولاتها (أي وموتوداتها)

وهذه المحال السياقية للألفاظ هي:

١. الاسم الذي يحل بعد (مِن) وأخواتها

٢. الفعل المضارع الذي يحل بعد (لن) وأخواتها

٣. الفعل المضارع الذي يحل بعد (لم) وأخواتها

٤. الفعلان المضارعان اللذان يحلان بعد (إنْ) وأخواتها

٥. الاسم الذي يحل بعد (كان) وأخواتها وخبره

٦. الاسم الذي يحل بعد (إن) وأخواتها وخبره

٧. الاسم الذي يحل بعد (كاد) وأخواتها

٨. الاسم المبتدأ به الكلام الذي يحل بعد نية الابتداء

٩. الفعل المضارع الذي يحل بعد نية الابتداء

١٠. الاسم الذي يحل بعد الاسم المضاف

وإليك تفصيل بعض ما أُجْمِل:

الموضع الأول: ففي جملة: «جئتُ من القريةِ»، كان ضبط الخليل لحالة الهواء في لفظ (القريةِ) بتبيين محلها من السياق على النحو الآتي:

- من: حرف

– القرية: اسم حل بعد (من) مجرورٌ إلى أسفل الشفة هواءُ حرفِهِ الأخيرِ، وعلامة جر الهواء حركة كسر الشفة السفلى الظاهرة على آخر النطق.

ثم قعَّد الخليل أن كل اسم يحل بعد (من) يكون مجرورًا إلى أسفل الشفة هواء حرفه الأخير، فكان اللفظ الأول وهو (من) في سياقه بمنزلة (الوتد)، وكان اللفظ الثاني وهو (القرية) في سياقه بمنزلة الموتود بالوتد أي المعقود بالوتد والمربوط به، إذ لا يصح الفصل بين اللفظين (من) و(القرية) بل هما متضامّان تضامّ حبل الخيمة بالوتد.

بيد أن الخليل كان قد استعار لفظًا آخر غير لفظ الوتد للدلالة على تضامّ اللفظين في السياق، ذلك أنه كان قد استعار لفظ (العامل)، فما هو العامل؟

إن العامل عند الخليل ليس اسم فاعل مشتقًّا من الفعل (عَمِلَ) بل هو اسم آلة جامد جاء على وزن اسم الفاعل ومثله (الكاهل) الذي هو اسم آلة جامد جاء على وزن اسم الفاعل، إذًا، فالعامل عند الخليل مصطلح استعاري وليس مصطلحًا اشتقاقيًّا، وإنما تجاوز من قال: (إنّ العامل هو المؤثر الذي جلب الحركة) من هذه الجهة، ذلك أنه أجرى لفظ (العامل) على معنى اسم الفاعل من الفعل (عمل)، وليس هذا بأصل المصطلح.

إن العامل عند الخليل كما سبق هو اسم آلة جامد، وهو ذلك الجزء الذي يلي السنان[1] من الرمح، وهو موضع عقد الراية من الرمح، فكان الخليل أن استعار هذا اللفظ، فسمّى اللفظ الأول من اللفظين المتضامّين وهو حرف (من) سمّاه بالعامل على التشبيه بعامل الرمح الذي عقدت به الراية، وسمّى اللفظ الثاني من اللفظين المتضامين وهو لفظ القرية سمّاه بـ (المعمول بالعامل) أي المعقود بالعامل والمربوط به، وذلك على التشبيه بالراية المعقودة بالعامل.

و(المعمول) مصطلح مشتق على وزن اسم المفعول من اسم الآلة (العامل)، ومثل ذلك قولك: (هذا حبل موتود بالوتد) و(هذا حبل مقرون بالقرْن) فالموتود اسم مفعول مشتق من الوتد والمقرون اسم مفعول مشتق من القَرْن.

الموضع الثاني: كان الرجلُ كريمًا

وقد ضبط الخليل حالة الهواء في الاسمين (الرجلُ كريمًا) بإعراب (أي تبيين) محلها من السياق على النحو الآتي:

- كان: فعل ماضٍ ناقص (نقص منه الحدث) مبني (أي مُنشأ) على هيئة واحدة هي حركة فتح الشفتين.

(١) العامل: انظر لسان العرب.

- الرجلُ: اسم حل بعد (كان) مرفوع عن مكان الانخفاض هواءُ حرفِه الأخير، وعلامة رفع الهواء حركة ضم الشفتين الظاهرة على آخر النطق.

- كريمًا: خبر للاسم حل بعد (كان) منصوب إلى أعلى الحلق هواء حرفه الأخير، وعلامة نصب الهواء حركة فتح الشفتين الظاهرة على آخر النطق.

ثم قعّد الخليل أن كل اسم يحلُّ بعد (كان) يكون مرفوع الهواء، وأن كل خبر للاسم الذي يحل بعد (كان) يكون منصوب الهواء، فكان اللفظ الأول وهو (كان) بمنزلة الوتد والعامل، وكان الاسم الذي حلّ بعد (كان) بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل، وكان خبر الاسم بمنزلة موتودٍ ثانٍ أو بمنزلة معمول ثانٍ بالعامل.

المبحث الثالث: خلاصة التعريف بمصطلحاتٍ تتعلق بالمحل السياقي للفظ

- العامل لغةً: هو ما يلي السنان من الرمح بقليل[1]، قلت وهذا الموضع هو موضع عقد الراية من الرمح، ومثله الوتد، إذ الوتد هو موضع عقد حبل الخيمة.

(١) انظر لسان العرب: مادة (عمل)، والمعجم الوسيط.

– العامل اصطلاحًا: هو اللفظ الأول من اللفظين المتضامّين تضامّ الراية إلى العامل، أو تضامّ حبل الخيمة إلى الوتد، وهو أيضًا النية السابقة على التلفظ باللفظ.

– المعمول لغةً: لفظ مشتق من اسم الآلة (العامل) على وزن المفعول للدلالة على الشيء المعقود بالعامل والمربوط به كالراية ونحوها. ومثله لفظ الموتود المشتق من الوتد للدلالة على الحبل المربوط بالوتد.

– المعمولُ اصطلاحًا: هو اللفظ الثاني من اللفظين المتضامّين بعضهما إلى بعض، وهو أيضًا اللفظ اللاحق على النية.

– المحل السياقي للفظ: هو المحل الذي يكتسبه اللفظ على إثْرِ حلوله بعد لفظ سابق عليه، أو على إثر حلوله بعد نية سابقةٍ عليه.

ومن ثم نص الخليل على وجوب أن يكون العامل (أي الوتد) سابقًا على المعمول (أي الموتود) حتى يستقيم الاسترشاد به، ففي جملة (لن أتأخرَ) كان الضبط بأن قيل:

– أتأخرَ: فعل مضارع حل بعد (لن) فهو موتود أو معمول بـ (لن)، و(لن) هي الوتد أو العامل.

وفي جملة (الإسلامُ نورٌ) كان الضبط بأن قيل:

- الإسلامُ: اسم مبتدأ به الكلام حل بعد نية الابتداء، فالاسم المبتدأ به الكلام هو الموتود أو المعمول، ونية الابتداء هي الوتد أو العامل السابق المسترشد به.

تنبيه:

يتبين مما سبق أن العوامل بمنزلة الأوتاد، وليس بمعنى الفواعل والمؤثرات، لذا فمن الخطأ أن يقال: (الحروف العاملة) لأن (العاملة) هنا بمعنى الصانعة والمؤثرة، وهذا ما لم يرده الخليل في أصل المصطلح وإن جرى القلم بهذا عند النحاة، وإنما الصواب أن يقال: (الحروف العوامل)؛ لأن هذا التعبير بمنزلة قولك: (الحروف الأوتاد) أي التي يوتد ما بعدها بها على طريقة المضامّة.

المبحث الرابع: قوة المُكْنَةِ عند العالم

قلت: ولما فرغ الخليل من إعراب (أي تبيين) العوامل (أي الأوتاد) التي استخرجت لتعيين المحالِّ السياقية للألفاظ؛ وذلك من أجل اتخاذ المَحَالِّ السياقية وسيلةً لضبط حالات الهواء في آخر نطق اللفظ، قلت: ولما فرغ رجع إلى الألفاظ التي اكتسبت المعاني السياقية فدقَّقَ فيها فتبين له أن اللفظ ما اكتسب المعنى السياقي إلا لتعلقه بلفظ سابق عليه مع خصائص أخرى سنتحدث عنها لاحقًا إن شاء الله، فكان أن أنزل اللفظ السابق منزلة الوتد أو العامل، وأنزل اللفظ اللاحق منزلة الشيء الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

وإنما قلت لك: إن الخليل رجع إلى المعاني السياقية فجعل يلتمس أوتادها (أي عواملها)؛ لأن العوامل في المعاني السياقية خفية لا تظهر إلا بعد تدقيق، ويترجح عندي أنها لم تخطر ببال الخليل أول الأمر، وأنه لم يتنبه إليها إلا بعد أن استخرج عوامل (أي أوتاد) المحالِّ السياقية.

المبحث الخامس: مقدمة في التعريف بمصطلحات تتعلق بالمعنى السياقي للفظ

– المعنى السياقي للفظ: هو المعنى المكتسب من تعليق لفظين مع خصائص أخرى، كأن يسبق الفعل الفاعل، وأن تكون الحال نكرة، والمبتدأ معرفة، وأن يكون المفعول لأجله مصدرًا قلبيًّا إلى غيرها من الخصائص المنصوص عليها في كتب النحو في كل باب.

– العامل أو (الوتد) اصطلاحًا: هو اللفظ السابق من اللفظين المُعلَّقين.

– المعمول (أو الموتود) اصطلاحًا: هو اللفظ اللاحق من اللفظين المُعلَّقين، وهو اللفظ الذي اكتسب المعنى السياقي.

– وبدخول مصطلح العامل إلى حالة المعاني السياقية نشأ مصطلح جديد هو مصطلح (الإعمال) وهو مصطلح مشتق من لفظ (العامل) أيضًا، ويراد به معنى (الإيتاد).

– والإعمال (أي الإيتاد): هو تعليق المتكلم لِلَفْظَين بعضهما ببعض مع خصائص أخرى من أجل إنتاج المعاني السياقية. إذًا، فلو

جعلنا محل المصطلحات المشتقة من اسم الآلة الجامد مصطلحات مشتقة من فعلٍ، لكان مصطلح التعليق هو المقابل لمصطلح الإعمال، ولكان مصطلح (المعلَّق) على وزن اسم المفعول هو المقابل لمصطلح المعمول، ولكن مصطلح (المعلَّق به) على وزن اسم المفعول أيضًا هو المصطلح المقابل لمصطلح العامل.

وقد تجاوز قوم فسمَّى (الإعمال) بالعمل، وهو تجاوز فيه نظر كبير؛ لأن العمل اسم الحدث من الفعل (عمل)، أما الإعمال فاسم الحدث من الفعل (أعمل)، وهو فعل مشتق من اسم الآلة (العامل)، ومثله اشتقاق الفعل (أوتد) من اسم الآلة (الوتد).

مثال: ظهر الحقُّ

– الحق: فاعل لفعل الظهور، فاللفظ السابق وهو فعل الظهور بمنزلة الوتد أو العامل، وبقول آخر هو اللفظ المعلَّق به، واللفظ اللاحق وهو لفظ (الحق) بمنزلة الشيء الموتود بالوتد، أو الشيء المعمول بالعامل وبقول آخر هو اللفظ المعلَّق بالعامل.

مثال آخر: جملة: الإسلام نورٌ

– نورٌ: خبر الاسم المبتدأ به الكلام، فاللفظ السابق وهو الاسم المبتدأ به الكلام بمنزلة الوتد أو العامل وبقول آخر هو اللفظ المعلّق به.

واللفظ اللاحق وهو (نور) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، وبقول آخر هو اللفظ المعلَّق.

أما الإسلام، فهو اسم مبتدأ به الكلام حل بعد نية الابتداء، فنية الابتداء بمنزلة الوتد أو العامل، وبقول آخر هي المعلَّق بها، والاسم المبتدأ به الكلام بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، وبقول آخر هو اللفظ المعلَّق بالعامل.

إذًا، فالمبتدأ اسم مضبوط بإعراب (أي تبيين) محله السياقي، وهو خلاف الخبر الذي هو اسم مضبوط بإعراب معناه السياقي.

المبحث السادس: عوامل (أي أوتاد) المعاني السياقية[1]

أحصى الخليل جمعًا من المعاني السياقية للألفاظ، وهذه المعاني هي: خبر المبتدأ والفاعل، والمفاعيل (مطلق، ولأجله، وفيه، ومعه، وبه سمي فاعله، وبه لم يسمَّ فاعله) والنداء، والاستثناء والتمييز والحال، والتوابع.

لقد نصَّ الخليل على أن المعاني السياقية من خبر المبتدأ والفاعل، والمفعول به الذي لم يسم فاعله تلزم حالة رفع الهواء عن مكان الانخفاض، كما سُمع عن العرب، وأن المعاني السياقية من المفعول

(١) اعتمد البحث في استقصاء العوامل على كتاب جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني رحمه الله.

المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه والمفعول به الذي سمي فاعله، والنداء والاستثناء والتمييز والحال تلزم حالة نصب الهواء إلى أعلى الحلق كما سمع في لغة العرب، وأن المعاني السياقية من التوابع تبعٌ لمتبوعها في اتخاذ حالات الهواء من جر ورفع ونصب.

ثم إن الخليل دقَّ في تلك المعاني السياقية، فتبين له أن اللفظ المكتسب للمعنى السياقي مُعلَّق بلفظ سابق عليه، فكان أن أنزل اللفظ السابق منزلة الوتد أو العامل، وأنزل اللفظ اللاحق منزلة الشيء الموتود بالوتد، أو الشيء المعمول بالعامل، وإذا كان اللفظ الموتود بالوتد أو المعمول بالعمل متفق عليه عند النحاة إذ هو اللفظ المكتسب للمعنى السياقي وهو اللفظ الذي عليه مدار البحث عن وتده أو عامله، فإن الوتد أو العامل قد وقع الاختلاف فيه، وسنتحدث عن سبب الاختلاف في المبحث العاشر إن شاء الله. وإليك تفصيل في بعض العوامل (أي الأوتاد):

الموضع الأول: عامل المفعول به الذي سمي فاعله ومعموله (أي وتده وموتوده)

لقد نص الخليل على أن المفعول به الذي سمي فاعله يلزم حالة نصب الهواء كما سمع في لغة العرب، ثم إنه دقق في هذا المعنى السياقي فتبين له أن اللفظ المكتسب للمعنى السياقي معلَّق بلفظ سابق عليه،

فكان أن أنزل اللفظ السابق منزلة الوتد أو العامل وأنزل اللفظ اللاحق منزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، نحو أكلتُ التفاحةَ.

– التفاحةَ: اسم مفعول به فعل الأكل، فاللفظ السابق وهو (فعل الأكل) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (التفاحة) بمنزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، أي المعلّق بالعامل.

الموضع الثاني: عامل المفعول به الذي لم يسم فاعله ومعموله[1]، (أي وتده وموتوده).

لقد نص الخليل على أن المفعول به الذي لم يسم فاعله يلزم حالة رفع الهواء كما سمع في لغة العرب، ثم إنه دقق في اللفظ المكتسب للمعنى السياقي فتبين له أنه معلق بلفظ سابق عليه فأنزل اللفظ السابق منزلة الوتد أو العامل، وأنزل اللفظ اللاحق منزلة الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل.

نحو: يُكْرَمُ الناجحُ.

– الناجحُ: اسم مفعول به فعل الإكرام لم يُسمَّ فاعله، فاللفظ السابق وهو (الفعل) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ اللاحق وهو (الناجحُ) بمنزلة الموتود بالوتد، أو المعمول بالعامل، أي المعلّق بالعامل.

(١) انظر الجامع: ٢/ ٢٤٦.

الموضع الثالث: عامل المستثنى ومعموله (وتد المستثنى وموتوده)

نَصَّ النحوي على أن المستثنى وهو معنى سياقي يلزم حالة نصب الهواء كما سمع في لغة العرب، ثم إنه دقق في هذا المعنى السياقي فتبين له أن اللفظ الذي اكتسب المعنى السياقي معلّق بلفظ سابق عليه، فكان أن أنزل اللفظ السابق منزلة الوتد أو العامل، وأنزل اللفظ اللاحق منزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل.

نحو: آمن الناسُ إلا المعاندَ.

– المعاندَ: اسم حلَّ بعد (إلا) مستثنى من فعل الإيمان، فاللفظ الأول وهو (الفعل بتوسط إلا) بمنزلة الوتد أو العامل، واللفظ الثاني وهو (المعاندَ) بمنزلة الشيء الموتود بالوتد أو الشيء المعمول بالعامل، أي المعلّق بالعامل.

تنبيه: لاحظ أن النحاة عند التحقيق قد ضبطوا آخر النطق في الاسم بإعراب (أي تبيين) محله السياقي ومعناه السياقي.

المبحث السابع: معنى قولهم عامل قوي وعامل ضعيف

لقد علمت أن الخليل قد استعار لفظ العامل، وهو اسم الجزء الذي يلي السنان في الرمح، وأن ذلك الموضع هو موضع عقد الراية من الرمح، وهذا الموضع إما أن يكون قويًّا متينًا فلا تنكسر الراية، وإما أن يكون ضعيفًا هشًّا فتنكسر الراية.

قلت: فلما استعار الخليل اسم الآلة (العامل) فجعله ذا دلالة اصطلاحية على اللفظ السابق من اللفظين المعلَّقين فقد استعار معه صفتيه من الدلالة الحسية المادية إلى دلالة مجازية فصار المراد بالعامل الضعيف هو العامل الملاصق لمعمولاته فلا ينفك عنه، وصار العامل القوي هو العامل الذي يصح أن يكون غير ملاصق لمعموله، وذلك في ثلاث أحوال:

الحالة الأولى: تستعار صفة القوة للعامل إذا جاز الفصل بين اللفظ السابق واللفظ اللاحق نحو (ذهب إلى المسجد العالم الكبيرُ) فالفعل (ذهب) وهو الوتد أو العامل فصل عن الفاعل وهو اللفظ الموتود بالوتد أو المعمول بالعامل، فُصِلَ عنه بالجار والمجرور، وهذا الفصل جائز، فمن ذلك استعير للعامل صفة (القوة)، فقيل: (عامل قوي)؛ لأنه مع كون الفعل قد فصل عن الفاعل إلا أن التركيب مازال صحيحًا.

ولما كان لا يصح أن يفصل بين الجار والمجرور في مثل قولنا: (ذهبتُ إلى صباحًا المدينةِ) فقد استعير للفظ السابق وهو (إلى)، استعير له صفة الضعف، فقيل: (عامل ضعيف)؛ لأنه لما فصل الحرف عن الاسم الموتود به فسد التركيب.

وقد يكون العامل مرةً قويًّا، ومرةً ضعيفًا، نحو: (إنّ) إذ يصح أن يقول: (إن في المكتبة علمًا غزيرًا) فيفصل بين (إنَّ) وبين الاسم الذي حل بعدها بالجارِّ والمجرور، فـ(إنّ) في هذا الموضع تستعار لها صفة

(القوة)، فيقال: (إن) في هذا الموضع عامل قوي. لكنه لا يصح أن يفصل بين (إنّ) وبين الاسم الذي يحل بعدها بالخبر مرفوع الهواء، فلا يصح أن يقال: (إنَّ قادمٌ زيدًا)، فمن ثم تستعار صفة الضعف للحرف (إن) في هذا الموضع فيقال: (إن) في هذا الموضع عامل ضعيف.

وكذلك لا يصح أن يفصل بين الاسم وتمييزه، فلا يصح أن يقال: (اشتريت عشرين من المكتبة قلمًا)، فالاسم المفرد وهو (عشرين) عامل ضعيف. ولا يصح الفصل أيضًا بين حروف النصب والفعل المضارع، ولا بين حروف الجزم والفعل المضارع، فهذه الحروف عوامل ضعيفة.

الحالة الثانية: تستعار للعامل صفة (القوة) إذا جاز للفظ السابق وهو العامل أو الوتد أن يفارق موضعه فيتأخر على المعمول به نحو (التفاحةَ أكلتُ)، فالفعل (أكل) عامل قوي. أما إذا كان لا يصح أن يتأخر اللفظ السابق على اللفظ اللاحق نحو حرف الجر وحروف الجزم وحروف النصب للأفعال والأسماء فتستعار له صفة الضعف، فلا يصح أن يقال مثلًا (زيدًا إنَّ قادمٌ) أو (يذهبَ لن إلى المدرسة).

الحالة الثالثة: تستعار للعامل صفة القوة إذا جاز أن يحذف اللفظ السابق ويبقى اللفظ اللاحق (أي المعمول) ملازمًا لحالة الهواء التي كان عليها نحو قول المجيب: (زيدًا) لمن سأله (من رأيت؟) والتقدير (رأيت زيدًا). فالفعل (رأى) لذلك عامل قوي.

فإذا كان لا يصح أن يحذف اللفظ السابق (أي العامل) فتستعار له صفة الضعف مثل حروف الجر وحروف الجزم والنصب. ولذا كان النحاة قد حكموا على قول رؤبة لما سئل عن حاله فقال: (خيرٍ) بجر الهواء مع التنوين وحذف الباء من أول اللفظ، كان حكمهم عليه بالشاذ، وذلك أن الاسم الذي حل بعد (الباء) إنما يضبط بإعراب (أي تبيين) محله السياقي، فإذا حُذف اللفظ السابق من اللفظين المعلّقين فقد حُذف الوتد الذي يسترشد به في تبيين المحل السياقي للفظ الثاني، فيصير بذلك اللفظ اللاحق هَمَلًا من المعنى السياقي ومن المحل السياقي فلا يعرف كيف يضبط.

وكان الحكم كذلك بالشذوذ على قولهم في المثل: (تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه) بنصب الهواء في (تسمعَ)، وذلك أن الفعل المضارع الذي يحل بعد (أنْ) إنما يضبط بإعراب (أي تبيين) محله السياقي، فإذا حُذف اللفظ السابق من اللفظين المعلقين وهو لفظ (أنْ) فقد حُذف الوتد الذي يسترشد به في تبيين المحل السياقي للفظ اللاحق فيصير بذلك اللفظ اللاحق هَمَلًا من المعنى السياقي، ومن المحل السياقي، فلا يعرف كيف يضبط.

ومجمل الأمر أنه حيث جاز الفصل بين اللفظين المعلقين أو تأخر اللفظ السابق على اللفظ اللاحق أو حذف اللفظ السابق فيستعار للفظ السابق وهو العامل أو الوتد صفة القوة، فيقال: (عامل قوي). وحيثما

لم تَجُزْ إحدى الحالات السابقة فتستعار للفظ السابق صفة الضعف، فيقال: (عامل ضعيف)، وقد يكون العامل قويًّا في موضع وضعيفًا في آخر كما هو حال (إنّ وأخواتها) وقد مرَّ بيان ذلك.

المبحث الثامن: سبب اختلاف العلماء في تعيين العامل

قلت: لقد اتفق النحاة على طريقتي الضبط وهما:

الأولى: إعراب (أي تبيين) المحل السياقي للفظ ليكون وسيلةً لضبط آخر النطق، نحو: (إنَّ الرجل لن يذهب إلى السوق)

- فـ(الرجلَ): اسم حل بعد (إنّ) منصوب الهواء.
- يذهبَ: فعل مضارع حل بعد (لن) منصوب الهواء.
- السوقِ: اسم حل بعد (إلى) مجرور الهواء.

الثانية: إعراب (أي تبين) المعنى السياقي للفظ غير أنهم اختلفوا في شرحهم لذلك المعنى السياقي، ولاختلافهم في الشرح اختلف تعيين العامل عندهم، واختلافهم في ذلك كاختلاف شعراء اجتمعوا ليعبروا عن حدث واحد فتباينوا في التعبير فمنهم من أصاب الغاية، ومنهم من قارب، ومنهم من باعد غير أن لكل منهم نصيبًا من الصواب، وإني سأستبدل مصطلحي الوتد والموتود بمصطلحي العامل والمعمول، وذلك أن الدلالة الاستعارية للمصطلحين الوتد والموتود أوضح في

الذهن من الدلالة الاستعارية للمصطلحين العامل والمعمول؛ وذلك لاشتراكهما مع الفعل (عمل) بالحروف.

الاختلاف الأول: اختلافهم في تعيين وتد المبتدأ ووتد الخبر

الشرح الأول: شرح الكوفة للمعنى السياقي.

«ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو (زيدٌ أخوك)»[1]. واحتجوا «بأن قالوا: إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ؛ لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيد أخوك) لا يكون أحدهما كلامًا إلا بانضمام الآخر إليه؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر، ويقتضي صاحبه اقتضاء واحدًا عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه؛ فلهذا قلنا: إنهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع صاحبه، ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملًا ومعمولًا»[2]. قلت: أي وتدًا وموتودًا.

قلت: وتوضيح ذلك أن الكوفة شرحت جملة (زيدٌ قائمٌ) فقالت:

(١) الإنصاف، أبو البركات الأنباري، المسألة الخامسة، ص١/ ٤٤.

(٢) المرجع نفسه، م/ ٥، ص ١/ ٤٤-٤٥.

- **زيدٌ**: مخبر عنه ملازم لحالة رفع الهواء موتودٌ أي معلّقٌ بالخبر، فالخبر بمنزلة الوتد، والمخبر عنه بمنزلة الشيء الموتود بالوتد.

- **قائمٌ**: خبر للمخبر عنه ملازم لحالة رفع الهواء، فالمخبر عنه بمنزلة الوتد، والخبر بمنزلة الموتود بالوتد.

وانظر أن الكوفة قد ابتكرت مصطلحي «المخبر عنه والخبر» في شرح الجملة، أما البصرة فستبتكر مصطلحي «المبتدأ والخبر» كما سيأتي إن شاء الله.

فردّت البصرة شرح الكوفة، فقالت: «إذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤدي إلى المحال محال»(١).

قلت: وتوضيح اعتراض البصرة أنهم قالوا: إن الوتد يجب أن يسبق الموتود فإذا قلنا إنهما يتواتدان (أي كل منهما وتد لصاحبه) وجب أن يكون كلٌّ منهما قبل الآخر وهذا محال. وإنما اشترطت البصرة أن يكون الوتد سابقًا على الموتود. في حالة تبيين المحل السياقي للفظ اللاحق حتى يكون الأول دليلًا يسترشد به على محل الثاني، ثم اشترطت البصرة في أوتاد المعاني السياقية الشرط نفسه.

(١) الإنصاف م٥/ ص ١/ ٤٨.

الشرح الثاني: شرح البصرة للمعنى السياقي.

وشرحت البصرة جملة «زيدٌ قائمٌ» فقالت: «المبتدأ يرتفع بالابتداء»[1]. وتوضيح ذلك هكذا:

- **زيدٌ**: اسم مبتدأ به الكلام ملازم لحالة رفع الهواء، حلَّ بعد نية الابتداء، فنية الابتداء بمنزلة الوتد السابق، والاسم المبتدأ به الكلام بمنزلة الشيء الموتود بالوتد.

ثم اختلفوا في شرحهم (للخبر) فقال قوم: (إن الخبر يرتفع بالابتداء وحده)، وشرح ذلك هكذا:

- **قائمٌ**: خبر ملازم لحالة رفع الهواء، حلَّ بعد نية الابتداء، فنية الابتداء بمنزلة الوتد السابق، والخبر بمنزلة الموتود بالوتد.

وقال آخرون: (إنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا)، وشرح ذلك على الصورة الآتية:

- قائمٌ: خبرُ المبتدأ ملازم لحالة رفع الهواء، حل بعد نية الابتداء، فنية الابتداء والمبتدأ بمنزلة الوتد السابق، والخبر بمنزلة الشيء الموتود بالوتد.

وقال آخرون: (إنه يرتفع بالمبتدأ)، وشرح ذلك على النحو الآتي:

(١) الإنصاف، م٥، ص١/ ٤٤.

- **قائمٌ**: خبرُ المبتدأ ملازمٌ لحالة رفع الهواء، فالمبتدأ بمنزلة الوتد السابق والخبر بمنزلة الموتود بالوتد.

واعترض على البصرة: (بأن الابتداء معنى، والمعاني لا تعمل)[1].

قلت: وتوضيح ذلك، أن الابتداء معنى قلبي محله القلب، والمعاني القلبية ليس فيها دلالة الحدث، لذا فهي لا تصلح لتبيين المعنى السياقي. قلت: وهذا من المماحلة في الرد، ذلك أن البصرة ضبطت الاسم المبتدأ به بتبيين محله السياقي لا معناه السياقي، فإنه يكفيك أن تقول للمتعلم: إذا نويت الابتداء بالاسم، فاجعله ملازمًا لحالة رفع الهواء، فتكون نية الابتداء هي الوتد في تبيين المحل السياقي للفظ. ومجمل الأمر في هذا أن البصرة كانت كمن شَرَّقَ والجواب عليهم كمن غرَّبَ.

وردت البصرة على من أنكر عليهم أن تكون نية الابتداء وتدًا، فقالت، إن «العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيءٍ كما تكون بوجود شيء»[2].

(١) نظرية العامل، ص ٩٣، وأعاد إلى شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٥٥.

(٢) الإنصاف، م٥، ص ١/ ٤٦.

واعْتُرِضَ على شرح البصرة (بأن المبتدأ هو عامل الخبر) فقيل: إنَّ «المبتدأ قد يرفع الفاعل، نحو قولك: القائم أبوه ضاحكٌ، فـ(القائمُ) مبتدأ، وهو رافع للفاعل (أبوه)، و(ضاحك) خبر المبتدأ، فلو كان المبتدأ رافعًا للخبر، لأدى ذلك إلى أن يعمل عامل واحد في معمولين رفعًا من غير أن يكون أحدهما تابعًا للآخر، وذلك لا نظير له»(١).

قلت: وشرح ذلك أن جملة (القائم أبوه ضاحك) ستضبط على شرح البصرة هكذا:

- **القائمُ**: اسم مبتدأ به الكلام ملازم لحالة رفع الهواء حلَّ بعد نية الابتداء.

- **أبوه**: فاعل للمبتدأ، فالمبتدأ بمنزلة الوتد، والفاعل بمنزلة الموتود بالوتد.

- **ضاحك**: خبر للمبتدأ، فالمبتدأ بمنزلة الوتد، والخبر بمنزلة الموتود بالوتد.

قلت: ويرد على ذلك بوجهين:

الأول: قول المعترض: «لا نظير له» ليس بحجةٍ، فكون الشيء واحدًا لا يبطل وجود ذلك الواحد.

---

(١) نظرية العامل، ص ٩٣، وأعاد إلى شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٥٧، وشرح التصريح ١/ ١٥٩.

الثاني: فهو أن المبتدأ هو وتد الخبر، أما وتد الفاعل فليس هو المبتدأ، وإنما هو دلالة الحدث في اسم الفاعل الذي هو صيغة المبتدأ الصرفية، ألا ترى أنه لو قلنا: (زيدٌ أبوه ضاحك) لم يصح أن نقول: إن (أبوه) فاعل للمبتدأ (زيد)؛ لأن (زيد) اسم علم وليس في اسم العلم دلالة الحدث، فدلَّ هذا على أن وتد الفاعل ليس هو المبتدأ نفسه، وإنما وتد الفاعل هو دلالة الحدث في صيغة اسم الفاعل التي عليها المبتدأ.

الاختلاف الثاني: اختلافهم في تعيين وتد الطرف الواقع خبرًا

الشرح الأول: شرح الكوفة للمعنى السياقي

«ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف، إذا وقع خبرًا للمبتدأ نحو زيدٌ أمامَك»(١)

واحتجوا بأن قالوا: «إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف، وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيدٌ قائمٌ) كان (قائم) في المعنى هو زيد، فإذا قلت: (زيد أمامك) لم يكن (أمامك) في المعنى هو زيد، كما كان (قائمٌ) في المعنى هو زيد، فلما كان مخالفًا له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما»(٢).

(١) الإنصاف م٢٩، ص١/ ٢٤٥.

(٢) المرجع نفسه، م٢٩، ص١/ ٢٤٥-٢٤٦.

قلت: لقد فرقت الكوفة بين جملتين هما: (زيدٌ قائمٌ) و(زيدٌ أمامك) تفريقًا صحيحًا، فـ(قائمٌ) هو في المعنى هو زيد، وليس (أمامك) في المعنى هو زيد، فكان شرحهم للمتعلمين أن قالوا لهم: إذا كان الخبر في المعنى هو المخبر عنه، فإن الخبر يلازم حالة رفع الهواء، وإذا لم يكن الخبر في المعنى هو المخبر عنه فإن الخبر يلازم حالة نصب الهواء.

قلت: وهذا الشرح صحيح لا ينكر على الكوفة، ومن ثم سيصبح تقعيد القاعدة عندهم هكذا:

الخبر إما موافق في المعنى للمخبر عنه فيلزمان حالة رفع الهواء، وإما مخالف للمخبر عنه فيلزم الخبر حالة نصب الهواء. ومن ثم ستكون طريقة إعراب (أي تبيين) المعنى السياقي، وضبط حالة الهواء هكذا:

- **زيدٌ قائمٌ، قائمٌ**: خبر موافق في المعنى للمخبر عنه، مرفوع الهواء وعلامة رفع الهواء حركة ضم الشفتين المتبوعة بنون ساكنة.

- **زيدٌ أمامَك، أمامَك**: خبر مخالف في المعنى للمخبر عنه منصوب الهواء وعلامة نصب الهواء، حركة فتح الشفتين.

ثم قررت الكوفة: أن المعنى السياقي وهو (المخالفة) بين المخبر عنه والخبر هو نفسه وتد الخبر، قلت: فجعلوا بذلك وسيلة الضبط هي نفسها الوتد، وهذا مخالفٌ لمراد الخليل الذي فرَّقَ بين المعنى السياقي وبين الوتد؛ لأن تبيين المعنى السياقي هو الوسيلة التعليمية لضبط حالة

الهواء، أما الوتد فهو اللفظ الأول من اللفظين المعلقين، والغاية من كشفه هي إحكام فهم المعنى السياقي.

وكان الجواب عن كلمات الكوفيين أن قيل: «لو كان الموجبُ لنصب الظرف كونه مخالفًا للمبتدأ لكان المبتدأ أيضًا يجب أن يكون منصوبًا؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ؛ لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد، وإنما يكون من اثنين فصاعدًا؛ فكان ينبغي أن يقال: (زيدًا أمامك، وعمرًا وراءك)، وما أشبه ذلك؛ فلما لم يجز ذلك دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه»[1].

قلت: وهذا الرد فيه مماحلة، ذلك أن المجيب قدم مقدمة صحيحة وهي أن الخلاف لا يتصور إلا من اثنين فصاعدًا، ثم رتب على هذه المقدمة نتيجة خاطئة؛ ذلك أن الكوفة قد ميزوا بين أمرين اثنين هما: الخبر الموافق في المعنى للمخبر عنه، والخبر المخالف في المعنى للمخبر عنه.

أما المجيب فقد وَهَّمَ على السامع إذ جعل قول الكوفة بالمخالفة بين نوعي الخبر ينصرف إلى دلالة المخالفة بين المخبر عنه والخبر نفسيهما؛ فإذا كان الأصل فيهما الموافقة بينهما نحو: (زيدٌ قائمٌ)، ومن ثم لزما حالة رفع الهواء، فقد وجب عندما تخالفا أن يلزما حالة نصب

(١) الإنصاف، م٢٩، ص ١/ ٢٤٧.

الهواء؛ لأن كلًّا منهما مخالف لصاحبه، وقد قلت لك: وهذه من مماحلة الأقران في الرد بقصد تعمد التخطئة؛ فإنَّ الكوفة إنما قصدت التفريق بين نوعي الخبر لا بين المخبر عنه والخبر نفسيهما.

الشرح الثاني: شرح ثعلب من الكوفيين:

وشرح ثعلب جملة: (زيدٌ أمامك) فقال: إنه «ينتصب لأن الأصل في قولك: (أمامك زيدٌ)، حلَّ أمامك، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوبًا على ما كان عليه مع الفعل»[1].

قلت: لقد جعل ثعلب جملة (زيدٌ أمامك) جملة فرعية على جملة (حلَّ أمامك زيدٌ)؛ ولما كان الفعل مفهومًا ضمنًا فقد حذف، وبقي الظرف ملازمًا لحالة نصب الهواء على ما كان.

ويتبين من ذلك أن الاسم (زيدٌ) عند ثعلب، هو فاعل للفعل (حلّ) المحذوف والمفهوم ضمنًا، فالفعل هو الوتد السابق، و(زيدٌ) هو الموتود بالوتد. ويتبين أيضًا أن لفظ (أمامك) هو ظرف المكان للفعل (حل)، ومن ثم فالفعل (حل) هو بمنزلة الوتد، واللفظ (أمامك) هو بمنزلة الموتود بالوتد.

(١) الإنصاف م٢٩، ص/ ٢٤٥.

وإيتاد (أي تعليق) الظرف بالفعل هو شرح البصرة غير أن وجه الفرق بينهما أن ثعلب قدم الفعل على الاسم وأَخَّرَت البصرة الفعل على الاسم، وسيأتي ذلك إن شاء الله.

إذًا، فطريقة التعليم عند ثعلب في جملة (زيدٌ أمامك) قائمٌ على تبيين المعنى السياقي في اللفظ (أمامك)، وهذا المعنى السياقي هو أنه (ظرف مكان)، ومن ثم فإن هذا المعنى السياقي سَيُتَّخذ وسيلة تعليمية لضبط حالة الهواء، فيقال للمتعلم: إذا كان لفظ (أمامك) ظرفًا لمكان حدوث الفعل فإنه يلزم حالة نصب الهواء، ثم كشف ثعلب عن الوتد السابق المعلق به لفظ (أمامك)، وذلك الوتد هو الفعل (حل)، وذلك لإحكام إفهام المعنى للمتعلم.

وكان الرد على أبي العباس بأن قيل: «وأما قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب: إنه ينتصب بفعل محذوف غير مقدر... ففاسد... وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوبًا بفعل معدوم من كل وجه لفظًا وتقديرًا، والفعل لا يخلو، إما أن يكون مُظهرًا موجودًا أو مقدرًا في حكم الموجود، فأما إذا لم يكن مُظهرًا موجودًا ولا مقدرًا في حكم الموجود كان معدومًا من كل وجه، والمعدوم لا يكون عاملًا، وكما يستحيل الفعل باستطاعةٍ معدومةٍ، والمشيُ برجلٍ معدومةٍ، والقطعُ بسيفٍ معدومٍ، والإحراق بنار معدومةٍ، فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم؛ لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل

الحسية، والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه لا نظير له في العربية، ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية، فكان فاسدًا، والله أعلم»[1].

قلت: وهذا الرد من المماحلة بين الأقران في تعمد التخطئة، ذلك أن هذا الرد يلزم كلُّه شرح البصرة للجملة نفسها، ثم إن قول المعترض على ثعلب بقوله: (فعل معدوم) ليس صحيحًا بل هو عند ثعلب محذوف لفظًا مفهوم ضمنًا.

الشرح الثالث: شرح البصرة

قالت البصرة: «إنما قلنا إنه ينتصب بعامل مقدر، وذلك لأن الأصل في قولك: (زيد أمامك)... في أمامك..؛ لأن الظرف: كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى «في»، وفي: حرف جرٍّ، وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به؛ لأنها دخلت رابطةً تربط الأسماء بالأفعال، كقولك: (عجبت من زيد)... ولو قلت: (من زيد)... لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئًا يتعلق به، فدلَّ على أن التقدير في قولك: (زيد أمامك)... زيد استقر في أمامك... ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذي هو (استقر) مقدر مع الظرف، كما هو مقدر مع الحرف»[2].

(١) الإنصاف م٢٩، ص ١/ ٢٤٧.

(٢) الإنصاف م٢٩، ص ١/ ٢٤٦.

قلت: ومعنى قول البصرة: إن معنى جملة (زيدٌ أمامك) هو زيدٌ استقر في أمامِك، قولٌ فيه تأويلات إذ قُدِّر حرف الجر ثم قُدِّر الفعل، وهو قول سيجعل طريقة الضبط على النحو الآتي:

- **زيدٌ**: اسم مبتدأ به الكلام حل بعد نية الابتداء.

- **استقر**: فعل فاعله ضمير مستتر تقديره (هو)، فالفعل بمنزلة الوتد، والفاعل بمنزلة الموتود بالوتد.

- **في**: حرف يفيد الظرفية، أمامك: اسم حل بعد (في)، فالحرف بمنزلة الوتد، والظرف بمنزلة الشيء الموتود بالوتد، ثم إن الفعل (استقر) بمنزلة الوتد، وشبه الجملة (في أمامك) بمنزلة الموتود بالوتد.

قلت: وحقيقة الشروح الثلاثة أنها قصدت كلها إلى تعليم المتعلم كيفية ضبط الهواء في آخر النطق متخذًا المعنى السياقي وسيلة تعليمية، وأمارة استرشادية لتحقيق تلك الغاية.

المبحث التاسع: حيلةٌ لطيفة توضح المقاصد

الحيلة: الفِعْلة الحسنة يُتَوَصَّل بها إلى الغاية، ثم بعد: فلو أنك عدت إلى أقوال النحاة فصغتها صياغة جديدة بحيث تجعل محل ألفاظهم المستخدمة بدلالة (التأثير والمؤثر) ألفاظًا بدلالة الوتد والموتود والإيتاد لانشقت لك كوةٌ من نور العلم على مراد الخليل من (العامل)، وإليك أمثلة على ذلك:

الصياغة الأولى وفيها العامل بدلالة المؤثر على ما جرت به أقلام النحاة	الصياغة الثانية، وفيها مصطلح العامل بدلالة الوتد على مراد الخليل
النص الأول:(١) «ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان... وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء».	**إعادة الصياغة:** ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ موتودٌ (أي معلّق) بالخبر والخبر موتودٌ بالمبتدأ، فهما يتواتدان... وذهب البصريون إلى أن المبتدأ موتودٌ بنية الابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه موتود بنية الابتداء وحدها، وذهب آخرون إلى أنه موتود بنية الابتداء والمبتدأ معًا، وذهب آخرون إلى أنه موتود بالمبتدأ، والمبتدأ موتود بنية الابتداء.
النص الثاني:(٢) «ذهب الكوفيون إلى أن (لولا) ترفع الاسم بعدها نحو: لولا زيدٌ	**إعادة الصياغة:** ذهب الكوفيون إلى أن (لولا) يُوتَد الاسم بعدها بها... وذهب

(١) الإنصاف م ٥، ص ١/ ٤٤.

(٢) الإنصاف م١٠، ص ١/ ٧٠.

لأكرمتك، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء».	البصريون إلى أن الاسم موتود بنية الابتداء، و(لولا) حرف مهمل الاعتبار لا يعتد به في تبيين المحل السياقي.
النص الثالث:(١) «ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول... الفعل والفاعل جميعًا... وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعًا».	**إعادة الصياغة:** ذهب الكوفيون إلى أن وتد المفعول هو الفعل والفاعل جميعًا، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده هو وتد الفاعل والمفعول جميعًا.
النص الرابع:(٢) «ذهب الكوفيون إلى أن قولهم: زيدًا ضربته، منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر والتقدير فيه: ضربت زيدًا ضربته».	**إعادة الصياغة:** ذهب الكوفيون إلى أن قولهم: زيدًا ضربته موتودٌ بالفعل الموتود به الضمير، وذهب البصريون إلى أنه موتودٌ (أي معلّق) بفعل مقدر...

(١) الإنصاف م١١، ص١/ ٧٨-٧٩.

(٢) الإنصاف م١٢، ص ١/ ٨٢.

النص الخامس[1]	إعادة الصياغة
«ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين نحو (أكرمني وأكرمتُ زيدًا) و(أكرمتُ وأكرمني زيدٌ) إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى».	ذهب الكوفيون في إيتاد الفعلين (أي تعلقيهما) إلى أن إيتاد الاسم بالفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إيتاد الاسم بالفعل الثاني أولى.

(١) الإنصاف م ١٣، ص١/ ٨٣.

المصادر والمراجع:

١. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، دار الكتب العلمية، ط٢.

٢. المرشد في علم التجويد، زيدان العقرباوي، دار الفرقان، ط٢، ١٩٩٥.

٣. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٠٦.

٤. المنير في أحكام التجويد، إعداد لجنة التلاوة في جمعية المحافظة على القرآن الكريم.

٥. مراحل تطور الدرس النحوي، عبد الله بن حمد الخثران، ص ٥٥،

٦. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، المكتبة التوفيقية.

٧. السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤.

٨. لسان العرب، ابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٩.

٩. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٢، ١٩٩٢..

١٠. نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا، وليد عاطف الأنصاري، دار الكتاب الثقافي، ط٢، ٢٠٠٦..

١١. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ١٩٨٧.